

محاضرة الاستاذ/ عماد حربى

المحتويات

رقم الصفحة

١

الفصل الاول : المقدمة

٣

الفصل الثاني : الأسباب العامة لأزمة تعويم المشروعات المتغيرة

١٢

الفصل الثالث : مشاكل التمويل بالقطاع العام الصناعي .

٢٤

الفصل الرابع : مشاكل التمويل بالمشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤

٣٢

الفصل الخامس : الجهاز المصرفي ودوره في حل مشاكل التمويل

٤٢

الفصل السادس : دور الادارة المالية للمشروعات في حل مشاكل التمويل

٤٥

الفصل السابع : الخلاصة والتوصيات

هـ - دخول غير ذوى الخبرة فى نشاطات مروءات :

و- اختيار وسائل انتاج غير صالحة :

وقدت بعض المشروعات فرسنه - بحسن نيه أو يسوءها - وسائل انتاج غير صالحة كأن تكون الآلات قديمة او وسائل انتاج غاية في التعقيد لا تتوافق لها مقومات التشغيل الكفء .

(٢) أسباب أثنااء التشغيل :

١ - نقص كفاءة الادارة :

لاجدال فى أن الادارة الكفء هي المحدد الأول لنجاح المشروعات المختلفة ولا تستطيع المبالغة فى التركيز على أهمية هذا العنصر . ومن أسف أن الادارة التي توافرت لبعض المشروعات لم تكن على مستوى الكفاءة المطلوب . وتم اختيار البعض لاعتبارات شخصية وليس على أساس الخبرة والمعرفة كما لم يتوافر الاستقرار فى ادارة بعض المشروعات الأخرى ، وأدى كثرة التغيير الى عدم انتظام العمليات الانتاجية . ومن ناحية اخرى تدخل بعض اصحاب المشروعات - سواء من القطاع العام او الخاص - فى ادارة المشروعات بطريقة انتقائية ادائها . وعلاوة على كل ما سبق فأن توافر الاعداد الكافية من المديرين الكفاء ي يحتاج الى برامج اعداد وتدريب بحيث يزيد

خفضت من العمالة والرواتب والاحم، نتيجة لما أصابها من نقص في مواردها ، وهذا يتطلب اعادة النظر في مستويات الاجور والرواتب المتضخمة في بعض القطاعات في مصر خاصة اذا كانت شركاتها تعانى من مشاكل السيولة وتحمل خسائر لا يستهان بها .

هـ - ضعف السياسة التسويقية :

ان احدى حلقات الضعف في كثير من الشركات المصرية هي ضعف السياسة التسويقية ولا تبذل هذه الشركات جهدا يذكر في مجالات التسويق الداخلية أو الخارجية . ولا شك أن هذا يؤثر بطريقة مباشرة على اوضاع السيولة في كثير من الشركات .

ثانيا : مسئولية الجهاز المركزي :

أسهم الجهاز المركزي في الاستثمار في مصر ممثلة في مساهمات وقرض لعديد من المشروعات ولا شك أن هذا قد سبب على تنفيذ الاستثمار . غير أنه كان من الممكن زيادة فعالية هذه المساهمات اذا ما اتبع التالي بأنتظام أكبر :

١ - المتابعة الجدية للمشروعات :

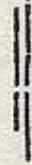
ان المتابعة الجدية للمشروعات من المتطلبات الأساسية لنجاحها . ولقد اكتفت بعض البنوك بالاسهام في رأس المال أو تقديم القروض دون متابعة هذه المشروعات متابعة جدية من حيث كفاءة التنفيذ أو الادارة . وتعتبر البنوك بأجهزتها المختلفة أكثر قدرا على متابعة تنفيذ المشروعات وتسويتها وهي بذلك تسدى خدمة جليلة لها وللمساهمين الآخرين في المشروعات المختلفة .

”بسم الله الرحمن الرحيم“

رئاسة الجمهورية
المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية
جامعة السياسات المالية والاقتصادية

تقرير

للعرض على المجلس فى شأن



”مشاكل تمويل الشركات“

نوفمبر ١٩٨٢

الفصل الأول

المقدمة

- ١- في أعقاب انتصار أكتوبر ١٩٦٣، شهد الاقتصاد المصري طفرة كبيرة . فقد ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد السبعينيات إلى ما يزيد على ٩٪ سنويًا وذلك بالمقارنة إلى حوالي ٦٪ فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٥ واقتصر من ذلك بكثير من النصف الثاني من عقد السبعينيات . وزاد اقبال القطاع الخاص على المشروعات المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات .
- ٢- فقد زاد عدد البنوك من حوالي سبع بنوك حتى بلغ حوالي ١٠٠ بنك في الوقت الحالى . وبلغ عدد الشركات المعاقة عليها من الهيئة العامة للاستثمار ١٣٥٠ مشروعاً حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ . كما توسيع كثیر من شركات القطاع العام وجسّدت الآثار إيجابية . وأنشئت شركات جديدة .
- ٣- كما بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نحو ٨٠٠ شركة منها ٤٦٠ شركة مساهمة بنسبة ٥٢٪ ومسؤولية محدودة عددها ٣٣٨ شركة بنسبة ٤٢٪ بالاغانف إلى ٢٧٠ مكتب تشغيل و ١٥٢ فرع لشركات أجنبية . وبلغ رأس المال المصدر لهذه الشركات حوالي ٦٣٢ مليون جنيه في حين كان المصح به ٢٠٩٠ مليون جنيه . وبلغت نسبة الشركات المساهمة العاملة في الصناعة ٣٨٪ وفي الزراعة ١٢٪ وفي المقاولات ١٢٪ والسياحة ٦٪ والخدمات ٢٪ .
- ٤- ومع بداية الركود العالمي الذي بدأ في عام ١٩٨٢/٨١ - ضمن أسباب أخرى . اخذ التوسيع الاقتصادي في الانحسار . كما طنا على السطح أزمات الشركات التي تسبّب من مشاكل عديدة . وافلست بعض الشركات وتوقف البعض الآخر

عن التشغيل وسداد ما تلية من التزامات ،

٥ - وينتتج عن هذه الازمة اندرار اجتماعية واقتصادية جمه منها : تعرض نسبة من العمال الى البطالة ، ووجود طاقات انتاجية عاطلة ، وعدم القدرة على امتصاص العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل ، بالإضافة الى فقدان الخزانة العامة لبعض الموارد المثلثة في الصرائب التي كانت تحصل عليها من هذه الشركات ، وربادة الواردات للعمل على استيفاء حاجات الاستهلاك المحلي .

٦ - وقد عرفت هذه الظاهرة باسم مشاكل تمويل الشركات والمشروعات المتعثرة ويعانى من هذه المشكلة بعض شركات القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وعقدت لها المؤتمرات لبيان اسبابها ووسائل علاجها . ومن ذلك مؤتمر الجمعية المصرية للادارة المالية الذي عقد بنهاية عام ١٩٨٦ ، والذى كان السبب المباشر فى هذه الدراسة وقد اعتمدنا على عدد من اوراقه وتوصياته فى اعداد هذا التقرير ، ولاجدال فى ان حل هذه المشكلة يسهم فى زيادة الانتاج الذى هو قضيتنا الاجتماعية الاولى وهذا الحل ممكن خاصة وأن اموالا كبيرة متوازنة فى المجتمع .

٧ - ونعرض فى هذا التقرير للأسباب العامة لازمة تمويل المشروعات المتعثرة ثم ننتقل لبيان مشاكل التمويل وموئشاتها فى شركات القطاع العام الصناعي والقطاع الخبابى . وفي الفصل الخامس تعرض دور الجهاز المصرى فى حل مشاكل التمويل . ثم بعد ذلك ننتقل الى بيان دور الادارة المالية للمشروعات فى حل هذه الازمة ثم نختتم التقرير بالخلاصة والتوصيات .

الفصل الثاني

الاسباب العامة لأزمة تمويل المشروعات المتعثرة

يوجد كثير من الشركات الناجحة في مصر . غير أن هناك نسبة من المشروعات والشركات التي تعانى من أزمة تمويل بحيث لم يتمكن بعضها من استكمال انشائه ، ويعمل البعض الآخر بأقل من طاقته الكاملة . كما توقف جزء ثالث عن التشغيل والوفاء بالتزاماته . أما الجزء الرابع فقد أعلن افلاسه وتمت تصفيته .

وترجع هذه الظاهرة إلى أسباب عده منها ما يتعلق بالمشروعات ذاتها وأخرى بالبنوك ، وشق ثالث يرتبط بالظروف الخارجية وشق رابع يرتبط ببعض السياسات الاقتصادية والمناخ الاقتصادي العام . ونقوم فيما يلى بتحليل هذه الأسباب :

اولاً : اسباب داخلية في المشروعات :

يرجع جزء رئيسى من أسباب أزمة التمويل إلى الشركات ذاتها . وقد تولدت بعض هذه الأسباب في مرحلة ما قبل التشغيل ونتخ الجزء الآخر اثناء تشغيل هذه المشروعات .

(١) أسباب ما قبل التشغيل :

هناك أسباب عدة أسيئت في أزمة تمويل هذه الشركات قبل ان تدخل مرحلة التشغيل الفعلى . ومن هذه الأسباب ما يلى :-

١ - عدم اجراء دراسات الجدوى والاعتماد على الحدس والتخيين :

لقد دفع الرواج الذي ساد بعد ثورة البترول الاولى وزيادة الموارد المالية في مصر والبلاد العربية المحبيطة ، دفعت هذه الظروف ببعض الأفراد الى اقامة مشروعات دون دراسة جدوى . صحيح أن دراسة الجدوى لا تضمن بالضرورة نجاح المشروع ،

(٤)

ولكنها تتخلل من احتلالات الفشل والدخول في مخاطر غير محسوبة . ومن أسف تبين بعد تنفيذ بعض المشروعات دون دراسة أنها غير مجدية ولا يمكن نجاحها .

ب - عدم جدية بعض دراسات الجدوى :

وفي حالات أخرى تم دراسة جدوى المشروعات ولكن لم تكن على المستوى اللائق وأن من قام بها لا تتوافق فيه الجدارة والجدوى ، ومن ثم ظهرت مشروعات عليلة .

ج - اختلال الهيكل التمويلي

تلجأ المشروعات إلى الاقتراض من أجل زيادة نسبة ربح أصحاب المشروع على اعتبار أن معدل العائد المتوقع تتحققه يزيد على سعر الفائدة المحملى على القروض . وتنقص للسلامة المالية الأثرى نسبة الترسن إلى شقق الملكية عن نسبة معينة لا تتعدي ٢% ولكن أعتمدت بعض المشروعات في تعويمها على القروض بنسبي متصلاً إلى ٥% في حالات غير قليلة . كما تنتهي السلامة المالية عدم استخدام قروض قصيرة الأجل في تعويم عمليات طويلة الأجل . ولكن تم هذا في بعض الحالات مما سبب اعصار الشركات وتوليد أزمة سيولة .

د - المغالاة في التكاليف الاستثمارية :

لقد تكلف عدد من المشروعات نفقات كبيرة قبل تشغيلها تفوق القدر المقبول أو الذي يمكن هذه المشروعات من منافسة العاملين في نفس النشطة أو حتى مجرد التشغيل يعادل متواضع . ومن أسباب زيادة التكاليف الاستثمارية ، التأخر في تنفيذ الأعمال وإقامة طاقات أكبر بكثير مما يحتاجه السوق ، وتحميل المشروع بتكاليف غير مبررة أو مشروعة ولكنها غير ضرورية كمظاهر بذخ أو غيرها .

هـ - دخول غير ذوى الخبرة فى نشاطات :

فقد أدى ارتياه البعض لمجالات جديدة غير مهلين لمباشرتها الى الواقع فمسأله عده انتهت الى التوقف عن العمل كلياً وافلاس هذه المشروعات.

وـ اختيار وسائل انتاج غير صالحة :

وقدت بعض المشروعات فريسه - بحسن نيه أو بسوءها - وسائل انتاج غير صالحة كان تكون الآلات قديمة او وسائل انتاج غاية في التعقيد لا توافق لها متطلبات التشغيل الكفؤ.

(٢) أسباب أثناة التشغيل :

وتتحقق، المشروعات مسئولة مشاكل التمويل لأسباب تراكمية ذاتها . ولعل أهم هذه الاسباب ما يلى :

١ - نقص كفاءة الادارة :

لا جدال في أن الادارة الكفؤ هي المحدد الأول لنجاح المشروعات المختلفة ولا تستطيع المبالغة في التركيز على أهمية هذا العنصر . ومن أسف أن الادارة التي توافرت لبعض المشروعات لم تكن على مستوى الكفاءة المطلوب . وتم اختيار البعض لاعتبارات شخصية وليس على أساس الخبرة والمعرفة كما لم يتواافق الاستقرار في ادارة بعض المشروعات الأخرى ، وأدى كثرة التغيير إلى عدم انتظام العمليات الانتاجية . ومن ناحية اخرى تدخل بعض أصحاب المشروعات - سواء من القطاع العام او الخاص - في ادارة المشروعات بطريقة انتقى من فعالية ادائها . وعلاوة على كل ما سبق فإن توافر الاعداد الكافية من المديرين الكفؤين يحتاج إلى برامج اعداد وتدريب بحيث يزيد

(٦)

المعروف منهـم . و كذلك فـان من عـناصر انخفـاض كـفـامة الـادـارـة تـغـيـبـ نـظـمـ التـكـالـيفـ وـمـاتـابـعـةـ كـفـامةـ الـاـنـفـاقـ .

ب - ارتفاع نسب الفقد والضياع :

يعـانـىـ كـثـيرـ مـنـ المـشـروـعـاتـ مـنـ زـيـادـةـ التـكـالـيفـ نـتـيـجـةـ لـاـرـفـاعـ نـسـبـةـ الفـقـدـ وـالـضـيـاعـ فـىـ مـسـتـلـزـمـاتـ الـاـنـتـاجـ . كـماـ يـنـخـفـضـ الـاـيـادـ بـسـبـبـ اـرـفـاعـ نـسـبـةـ الـمـهـدـرـ مـنـ الـمـنـتجـاتـ الـنـهـائـيـةـ . وـلـذـكـ فـانـ عـلاـجـ مـشـكـلةـ الفـقـدـ وـالـضـيـاعـ فـىـ كـلـ مـنـ الـمـوـادـ الـخـامـ وـالـمـنـتجـاتـ الـنـهـائـيـةـ يـسـهـمـ فـىـ تـحـسـيـنـ الـأـوـضـاعـ الـمـالـيـةـ وـالـسـيـولـةـ الـنـقـديـةـ لـعـدـيدـ مـنـ الشـرـكـاتـ .

ج - انخفـاضـ جـودـةـ الـاـنـتـاجـ :

تـغـقـرـ كـثـيرـ مـنـ الشـرـكـاتـ إـلـىـ مـقـايـيسـ لـجـودـةـ الـاـنـتـاجـ وـاـدـارـةـ لـمـاتـابـعـتـهاـ . وـيـتـسـبـبـ ذـلـكـ فـىـ تـراـكـمـ الـمـخـزـونـ وـعـدـمـ اـمـكـانـ تـصـرـيفـ جـانـبـ كـبـيرـ مـنـ الـمـنـتجـاتـ وـيـؤـدـىـ إـلـىـ نـقـصـ مـوـاردـ الـنـقـدـيـةـ وـالـسـيـولـةـ لـلـشـرـكـةـ .

د - ارتفاع مـعـدـلاتـ الـاـجـورـ :

بعـدـ ثـورـةـ الـبـتـرـولـ الـاـولـىـ ، وـهـجـرـةـ جـانـبـ مـلـمـوسـ مـنـ القـوـةـ الـعـامـلـةـ الـمـصـرـيـةـ إـلـىـ الـبـلـادـ الـخـلـيـجـيـةـ أـصـبـحـ مـقـايـيسـ الـأـجـورـ مـعـدـلاتـهاـ الـخـلـيـجـيـةـ . وـلـذـكـ اـرـفـعـتـ مـعـدـلاتـ الـأـجـورـ فـىـ كـثـيرـ مـنـ الصـنـاعـاتـ وـالـمـشـرـوعـاتـ دـوـنـ أـنـ تـنـكـافـأـ هـذـهـ الـمـعـدـلاتـ مـعـ الـاـنـتـاجـيـةـ وـقـدـ تـسـبـبـ هـذـاـ فـىـ أـضـرـارـ كـبـيرـةـ مـنـهـاـ تـحـمـلـ الـمـشـرـوعـاتـ بـالـخـسـائـرـ وـعـدـمـ قـدـرـتـهاـ عـلـىـ مـنـافـسـةـ الـاـنـتـاجـ الـاـجـنبـيـ ماـ أـدـىـ إـلـىـ تـوقـعـ عـدـدـ مـنـ الـمـشـرـوعـاتـ عـنـ الـاـنـتـاجـ . وـفـىـ حـالـاتـ كـثـيرـةـ نـجـدـ أـنـ الشـرـكـةـ تـحـقـقـ خـسـائـرـ ؟ وـمـعـ ذـلـكـ مـازـالـتـ مـعـدـلاتـ الـأـجـورـ وـالـمـرـتـبـاتـ مـرـتفـعـةـ جـداـ بـالـمـقـارـنـةـ لـمـتوـسطـ الـعـامـ فـىـ مـصـرـ . وـمـنـ الـمـعـرـوفـ أـنـ الدـوـلـ الـخـلـيـجـيـةـ قـدـ

خفضت من العمالة والرواتب والاحم، نتيجة لما أصابها من نقص في مواردها ، وهذا يتطلب اعادة النظر في مستويات الاجور والرواتب المتضخمة في بعض القطاعات في مصر خاصة اذا كانت شركاتها تعاني من مشاكل السيولة وتحمل خسائر لا يستهان بها .

هـ - ضعف السياسة التسويقية :

ان احدى حلقات الضعف في كثير من الشركات المصرية هي ضعف السياسة التسويقية ولا تبذل هذه الشركات جهدا يذكر في مجالات التسويق الداخلية أو الخارجية . ولا شك أن هذا يؤثر بطريقة مباشرة على اوضاع السيولة في كثير من الشركات .

ثانيا : مسؤولية الجهاز المركزي :

أسهم الجهاز المركزي في الاستثمار في مصر مثلا في مساهمات وقرض لعديد من المشروعات ولك أن هذا قد شجع على تشجيع الاستثمار . غير أنه كان من الممكن زيادة فعالية هذه المساهمات اذا ما اتبع التالي بأنتظام أكبر :

١ - المتابعة الجدية للمشروعات :

ان المتابعة الجدية للمشروعات من المتطلبات الأساسية لنجاحها . ولقد اكتفت بعض البنوك بالاسهام في رأس المال أو تقديم القروض دون متابعة هذه المشروعات متابعة جديدة من حيث كفاءة التنفيذ أو الادارة . وتعتبر البنوك بأجهزتها المختلفة أكثر قد رفعوا متابعة تنفيذ المشروعات وتسويتها وهي بذلك تسدى خدمة جليلة لها وللمساهمين الآخرين في المشروعات المختلفة .

(٨)

ب - ربط السحب من القروض بمراحل تنفيذ المشروع :

سبحت بعض المشروعات التروغ السنوية لها من بعض البنوك دفعه واحدة دون أن تقوم بالتحقق من استخدام هذه التروغ في أغراضها أو ربط هذا السحب بالغرض الذي من أجله منحت هذه القروض . ولعل الاهتمام الرئيسي للبنوك قد انصب على الضمانات التي تستقصيها . ويسهل أن تربط البنوك ما تقدمه من قروض مع الغرض المتوقع استخدامها فيه مع التأكيد من توافقها مع نسب التنفيذ في الأعمال المخصصة لها .

ج - التعمق في دراسة القروض :

لقد تمعنت البنوك التجارية في النصف الثاني من السبعينيات بقدر كبير من السيولة ونتج عن السعي في توظيفها أن خفضت بعض البنوك معايير الائتمان وقدمت قروضا لم يتم التعمق في دراستها دراسة كافية ، ومن ثم تسببت في عدم استخدامها بطريقة رشيدة مما أسمى في مشكلة السيولة التي تعاني منها مثل هذه المشروعات .

د - عدم السماح بتجاوز الحد الأقصى للتسهيلات :

سبحت بعض البنوك لعدد من الشركات بتجاوز حدود التسهيلات الأئتمانية دون معرفة دقيقة لاحتياتها إلى هذه الأموال أو دراسة كيفية سداد هذه التسهيلات وعندما احتاجت بعض الشركات للمزيد من التمويل أصبح من المتذر على البنوك تقديم قروض إضافية مما أوقع بعض المشروعات في مشكلة السيولة .

ه - تقويه أحجهزه الاستعلام عن العلاء :

أن ضعف أحجهزة الاستعلام وعدم حداثه البيانات بها أتاح لبعض الشركات الفرصة للحصول على مزيد من التسهيلات وعدم التدقيق في إنفاق وتخصيص الأموال .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية :

تسبّب بعض السياسات الاقتصادية في استمرار مشكلة التمويل لدى بعض شركات القطاعين العام والخاص . ونشير إلى أهم هذه الجوانب .

(١) سياسة التسعير :

لاعتبارات اجتماعية تمنع الدولة بعض الشركات من رفع أسعار منتجاتها بالرغم من زيادة تكاليف الانتاج زيادة حقيقة . ومن الطبيعي أن يختلف موقف السيولة نتيجة لهذا خاصة إذا تحملت الشركات خسائر وليس مجرد تخفيض معدل الربحية ولاشك أن تخفيف أعباء المعيشة هدف نبيل ولكن لا ينبغي أن يكون على حساب احداث شلل في الوحدات الانتاجية . ويسهل ان تقدم الاعمال الاجتماعية عن طريق مؤسسات اجتماعية وزيادة في دخول الفئات التي تستحق دعماً وليس عن طريق تخفيض الأسعار بما يقل عن مستواها التوازنى .

(٢) السياسة النقدية والائتمانية :

ترمى السياسة النقدية - شأنها شأن السياسات الاقتصادية الأخرى - إلى تحقيق الأهداف القومية . ومن الأهداف المراد إنجازها محاربة التضخم ، وهذا يتطلب تقييد الائتمان ورفع أسعار الفائدة . غير أن هذه الإجراءات تتعارض مع الرغبة في اتحدة التمويل اللازم لتشغيل الشركات . وتحقيق التوازن بين هذين الهدفين - محاربة التضخم وتوفير التمويل للمشروعات اللازم لزيادة الانتاج - يتطلب إعادة النظر في السقوف الائتمانية وأسعار الفائدة بما يحقق أقصى مصلحة اجتماعية ممكنه .

(١٠)

(٢) السياسة المالية :

من الممكن أن تسهم السياسة المالية في إتاحة تمويل أكبر للمشروعات المختلفة وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفرائض والسماح بخصومات أكبر للاهلاكات وغيرها وارتفاع معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يقلل من الأموال السائلة المتاحة للشركات . ولذلك فاننا نحتاج إلى سياسة ديناميكية تحقق التوازن بين الاعتبارات الخاصة بآيرادات الدولة وزيادة الحافز على الاستثمار والانتاج .

(٤) تعدد أسعار الصرف :

ان تعدد أسعار الصرف التي تطبق على ذات الانشطة حسب ملكية المشروعات يؤدي إلى عدم تكافؤ المنافسة واسهم ذلك في تحويل خسائر كبيرة لبعض الشركات وسبب لها مشاكل سيولة .

(٥) السياسات الإدارية :

تثير الشكوى من التعقيدات البيروقراطية والتي تسهم في تأخير البدء في الانتاج أو تأخر وصول مستلزمات الانتاج ، وهذه كلها توثر على اوضاع السيولة النقدية في الشركات ومن أمثلة هذه التعقيدات الإدارية كثرة التراخيص والتصاريح الواجب الحصول عليها ، ووجود بعض النصوص المعوقة للإنتاج في قانون العمل .

رابعاً : العوامل الخارجية :

يرجع جزء من مشكلة التمويل والسيولة التي تعانى منها بعض الشركات إلى بعض العوامل الخارجية . وأهم هذه العوامل والاعتبارات :

(١) الركود الاقتصادي العالمي :

والذى أثر على حجم الطلب ومن ثم عدم قدرة بعض المشروعات على تحقيق اهدافها التصديرية . كذلك فان هذا الركود أدى الى انخفاض اسعار البترول مما أنقص موارد البلاد من العملة الأجنبية . ومن ثم الاموال المتاحة للتمويل .

(٢) تطور العلاقات المصرية العربية في أعقاب اتفاقية السلام :

تأثرت بعض المشروعات من تجميد العلاقات المصرية العربية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام في عام ١٩٧٩ . فقد قامت بعض هذه الشركات على أساس تصدير منتجاتها الى الاسواق العربية وعند ما لم تفلح في ذلك وقعت في مشكلة السيولة النقدية وكذا تقلص حجم الاستثمارات العربية الوافية بما كان متوقعا .

(٣) نمو الاتجاهات الحمائية في الدول الصناعية :

عانت بعض الدول الصناعية خلال العقد الماضي من عجز في موازن مدفوعاتها . ورغبة في علاج هذه المشكلة لجأت الى اجراءات حمائية لتقليل وارداتها وذلك اما عن طريق فرض رسوم جمركية جديدة او تحديد حصص او غير ذلك من الاجراءات . وقد نتج عن ذلك نقص الطلب على منتجات كثيرة من الدول النامية ولاشك ان بعض الشركات عندنا قد تأثرت بهذه الظروف .

هذه هي أهم الاسباب التي اسهمت في خلق مشاكل السيولة والتمويل لبعض الشركات المصرية في القطاعين العام والخاص . وربما لا تظهر مشكلة السيولة في القطاع العام بذات درجة شركات القطاع الخاص . ويرجع ذلك الى ضمان الدولة للشركات الاولى ، ومن ثم استمرار البنك في توفير التمويل اللازم لها . غير أن هذا لا ينفي وجود هذه المشاكل لدى بعض شركات القطاع العام . وتنقل الان الى بيان مدى انتشار هذه المشكلة وحيث أنها في القطاع العام الصناعي ومشروعات القانون ٤٣

الفصل الثالث

مشاكل التمويل بالقطاع العام الصناعي

نقوم في هذا الفصل بدراسة الأوضاع التمويلية لشركات القطاع العام الصناعي من خلال بيان أوضاع السيولة والربحية وهيكل التمويل بين القروض وحقوق المساهمين.

أولاً - حجم المشكلة :

يبلغ عدد شركات القطاع العام الصناعي ١١٢ شركة منها واحدة تحت التأسيس في قطاع الصناعات المعدنية ولذلك استبعدت من التحليل - والجدول رقم (١) يوضح نسبة الشركات التي تعانى من مشكلة تمويل إلى مجموع الشركات بحسب المعايير الرئيسية الثلاث .

جدول رقم (١) مصفوفة التحليل المالي

المجموع عدد	شركات بها مشكلة		شركات ليس بها مشكلة		المعيار
	%	عدد	%	عدد	
١١٦	٤١,٤	٤٨	٥٨,٦	٦٨	الربحية
١١٦	٨١,٠	٩٤	١٩,٠	٢٢	السيولة
١١٦	٥٦,٠	٦٥	٤٤,٠	٥١	هيكل التمويل ^(١)

يتضح من مصفوفة التحليل المالي أن ٦٨ شركة قد حققت أرباحاً خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٦/٨٥ ، في حين تحملت ٢٢ شركة خسائر .

(١) يصبح هذا المؤشر إذا أدرجت الديون قصيرة الأجل ضمن مديونية الشركات . أما إذا حسب هيكل التمويل على أساس نسبة القروض طويلة الأجل إلى رأس المال ومساهمات الحكومة والاحتياطييات فإن القطاع ككل لا يوجد به هذه المشكلة وربما لا يعاني منها إلا عدد محدود جداً من هذه الشركات .

وقد توزعت هذه الشركات الخاسرة بين أنشطة الصناعة على النحو التالي: ٦ شركات في الفزل والنسيج بنسبة ٥١,٦ % من مجموع شركات النشاط ١٠٠ شركات في الصناعات الهندسية بنسبة ٥٠ % وتوسّع شركات في الصناعات الكيماوية بنسبة ٣٣,٣ % وست شركات في الصناعات الغذائية بنسبة ٢٨,٦ % وأربع شركات في الصناعات المعدنية بنسبة ٤٤,٤ % وأخيراً ثلاثة شركات في صناعة التعدين والحراريات بنسبة ٣٣,٣ % من مجموع الشركات العاملة في هذا النشاط.

أما بالنسبة لأوضاع السيولة فنجد أن ٩٤ شركة تعانى من مشكلة سيولة بنسبة ٨١,٠ % من مجموع شركات القطاع العام الصناعي. وتتركز هذه المشكلة في كل من شركات الفزل والنسيج والصناعات الكيماوية والهندسية. ويبلغ عدد الشركات التي تعانى من هذه المشكلة ٢٢ شركة في نشاط الفزل والنسيج بنسبة ٧١ % من مجموع شركات النشاط و ٢٢ شركة في الصناعات الكيماوية بنسبة ٨١,٥ % و ١٨ شركة في الصناعات الغذائية بنسبة ٩٠ % يليها من حيث المدفوعات الهندسية وعدد ها ١٦ شركة بنسبة ٨٠ % ثم الصناعات المعدنية ٨ شركات بنسبة ٩٠ % فالتعدين والحراريات ٨ شركات بنسبة ٨٩ %.

وتوجد مشكلة في هيكل التمويل اذا زادت نسبة المديونية عن ٥٠ % من اجمالي اصول الشركة. ويلاحظ أن الهيكل التمويلي سليم في ٥١ شركة في حين أنه ليس كذلك في ٦٥ شركة. والتي توزعت بين أنشطة قطاع الصناعة المختلفة على النحو التالي:

١٦ شركة في الفزل والنسيج بنسبة ٥١,٦ % من شركات النشاط	١٤ شركة في الهندسية بنسبة ٢٠ %
١٢ شركة في الغذائية بنسبة ٦٥ %	١٢ شركة في الكيماوية بنسبة ٤٤,٤ %
٦ شركات في التعدين والحراريات بنسبة ٦٦,٧ %	٤ شركات في الصناعات المعدنية بنسبة ٤٤,٤ %

من مجموع شركات هذا النشاط.

ويتبين من هذا العرض السريع أن نصف شركات القطاع العام الصناعي على الأقل تعانى من مشكلة أو أخرى من مشكلات التمويل. وتنتقل الآن إلى بيان أكثر تفصيلاً لأوجه هذه المشكلة.

ثانياً - مشكلة السيولة :

تعبر مشكلة السيولة عن عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيده استحقاقها . وتوجد عدة مؤشرات لتحليل هذه المشكلة تذكر منها :

نسبة التداول ، ونسبة السيولة السريعة ، ومتوسط فترة التحصيل ، والاتجاه العام للسحب على المكتف وأهمية النسبة لبيان رأس المال العامل والخصوم المتداولة في الشركات . ونبين تطور أهم هذه النسب خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٦/٨٥

١ - نسبة التداول والسيولة السريعة ومتوسط فترة التحصيل :

ان أوضاع السيولة السليمة تتضمن أن تكون نسبة التداول في حدود ١:٤ . وان أقلت عن ذلك، فانها تعبر عن أزمة سيولة . أما نسبة السيولة السريعة فهي تستبعد المخزون من الأصول على أساس صعوبة تحويله الى نقدية بسرعة بدون تحمل خسائر تذكر ويحسن أن تكون هذه النسبة في حدود ١:٢ . كذلك يمكن دراسة أوضاع السيولة بانشرة عن طريق متوسط فترة تحصيل مستحقاتها من عملائها ويحسن الا تطول كثيرا . والجدول رقم (٢) يوضح تطور

هذه النسب الثلاث :

جدول رقم (٢) نسب التداول والسيولة السريعة ومتوسط
فترة التحصيل للفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥

متوسط فترة التحصيل (يوماً)	نسبة السيولة السريعة ١ : ١	نسبة التداول ١ : ٢	السنة
٨٦,٢	١ : ٠,٥	١ : ١,٣	١٩٨٢/٨١
٨٥,٥	١ : ٠,٥	١ : ١,٣	١٩٨٣/٨٢
٩١,١	١ : ٠,٧	١ : ١,٢	١٩٨٤/٨٣
٩٩,١	١ : ٠,٥	١ : ١,٢	١٩٨٥/٨٤
١٠٦,٢	١ : ٠,٦	١ : ١,٤	١٩٨٦/٨٥

ونستخلص من الجدول السابق ما يلى :-

١ - سوء حالة السيولة في شركات القطاع العام الصناعي إذ تراوحت نسبة التداول بين ١٠,٣ و ١٠,٧ ونسبة السيولة بين ٥٠,٢ و ٥٠,٥ وتنتج هذه الأوضاع أساساً من انخفاض الرصيد النقدي بالنسبة لبقية الأصول المتداولة، أو زيادة حجم المخزون السليم أو كليهما.

ب - تزايد متوسط فترة التحصيل من ٦٦ يوماً في عام ١٩٨٦/٨١ إلى ما يزيد على ١٠٦ يوماً في عام ١٩٨٦/٨٥، وهذا يشير إلى وجود خلل في سياسات البيع أو الائتمان وتحصيل الديون. وهذا يظهر التشابك الموجود في وضع المديونيات أذ في الوقت الذي يكون للشركات الصناعية ديون قبل الغير فإن عليها دين لا يستهان بهما.

٢ - الأهمية النسبية لبنود الأصول المتداولة :

ولكي نحدد بطريقة أدق مكونات أزمة السيولة نقوم بتحليل بنود الأصول المتداولة.

(١٦)

(القيمة بالمليون جنيه)

جدول رقم (٣) تطور الاهمية النسبية لبعض الأصول المتداولة

١٩٨٦/٨٥		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٢/٨١		بيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
٥٥,٢	٣٦٩١,٨	٥٨,٢	٣٤٤٤,٥	٦١,٨	٣١٦١,٣	٦٢,٦	٢٩١٤,٠	٦٥,٩	٢٦٣٢,٠	المخزون السلعي
٣٢,٥	٢١٥٦,٤	٢٩,٣	١٧٣٣,٦	٢٢,٦	١٤١٢,٦	٢٥,١	١١٤٨,	٢٤,٨	٩٩١,٥	المدينون
١١,٨	٧٧٩,٥	١٢,٥	٧٤١,٢	١٢,٦	٦٤٤,٤	١١,٣	٥١٨,١	٩,٣	٣٢٠,٩	النقدية بالصندوق والبنوك
١٠٠,٠	٦٦٢٢,٧	١٠٠,٠	٥٩١٩,٣	١٠٠,٠	٥١١٨,٣	١٠٠,٠	٤٥٨١,٠	١٠٠,٠	٣٩٩٤,٤	المجموع

يبين من الجدول رقم (٣) التطورات التالية :-

١ - اتجاه المخزون المسلح نحو الانخفاض ولكن نسبته ما زالت عالية . فقد انخفضت نسبته الى اجمالي الاصول المتداولة من ٦٥,٩ % في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٥,٧ % في عام ١٩٨٦/٨٥ . وهذا يظهر اتجاه حسن حيث انه ينخفض من تكاليف الانتاج ولا يجد دوران رأس المال العامل بالقدر الذي كان ظلما في بداية عقد الثمانينات الا أنه يلاحظ أن هذه النسبة ما زالت مرتفعة ويتضمن تحسين أحوال السيولة في شركات القطاع العام الصناعي المزيد من التخفيف في هذه النسبة .

ب - الزيادة النسبية لبند المدينين :

بانظام زادت نسبة المدينين الى اجمالي الاصول المتداولة من ٢٤,٨ % في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٢,٥ % في عام ١٩٨٦/٨٥ وقد تكون هذه الزيادة مؤشراً جيداً لداء الشركات اذا اتصاحت مع قصر فترة التحصيل . ولكن كما سبق ورأينا فإن هذه الفترة آخذة في الزيادة المستمرة . وهذا ما يزيد من حدة مشكلة السيولة بالشركات . واذا أضفنا الى ذلك ما تتحمله هذه الشركات من فوائد نتيجة للسحب على المكشوف فاننا نستطيع ان نفسر جزءاً من اسباب انخفاض العائد الحقيق على الاموال المستثمرة في شركات القطاع العام الصناعي .

٣ - الأهمية النسبية لبند الخصوم المتداولة :

ت تكون الخصوم المتداولة أساساً من الدائنين والبنوك الدائنة وقد تطورت هذه البند خلال فترة الدراسة على النحو التالي :-

(١٨)

(القيمة بالمليون جنية)

جدول رقم (٤) تطور الاممية النسبية لبند الخصوم المتداولة

										بيان
١٩٨٦/٨٥		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٤/٨٣		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٢/٨١		
%	القيمة									
٥٤,٢	٢٩٥٨,٢	٥٦,٠	٢٦٠٥,٢	٧٨,٩	٢٣٤٤,٠	٦٣,٢	١١٢١,٩	٦٩,٠	٢٠٥٤,٢	دائنون
٤٥,٨	١٩٤٨,٥	٤٤,٠	٢٠٦١,٠	٢١,١	١٦٢٢,٢	٣٦,٨	١٢٦٢,٢	٣١,٠	٩٢٤,٦	بنوك دائنة
١٠٠,٠	٤٩٠٢,٢	١٠٠,٠	٤٦٥٦,٢	١٠٠,٠	٢٩٢١,٢	١٠٠,٠	٣٤٣٤,١	١٠٠,٠	٢٩٢٩,٣	المجموع

يتضح من الجدول السابق ما يلى :-

١ - انخفاض نسبة الدائنين :-

يعيل بند الدائنين نحو الانخفاض باستثناء عام ١٩٨٤/٨٣ الذي زاد زيادة كبيرة عن السنة السابقة عليه وبالتالي لها . وقد انخفضت هذه النسبة من ٦٩ % في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٤,٢ % في سنة ١٩٨٦/٨٥

ب - ارتفاع نسبة السحب على المشفوف من البنوك : حيث زادت من ٣١ % في عام ١٩٨٢/٨١ إلى حوالي ٤٦ % في عام ١٩٨٦/٨٥

وتنظر مشكلة السيولة واضحة اذا قارنا بند " الدائنين " بـ بند " المدينون " فنجد أن الاول يزيد على الثاني بنحو ٨٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥ . وذلك تقل النقديّة بالصندوق والبنوك عن بند " بنوك دائنة " بمقدار ١٢٦٩ مليون جنيه .

ثالثاً - هيكل التمويل :

ان هيكل التمويل السليم يساعد الشركة على النجاح في أداء عملها . وتمويل الشركات اما من حقوق الملكية او بالقروض او الائتمان معا وعادة ما يختلف هيكل التمويل عندما تزيد نسبة القروض الى حقوق الملكية عن ١:١ في المشروعات الصغيرة و ٢:١ في المشروعات الكبيرة . ويمكن قياس هيكل التمويل وتحليله باستخدام عدة نسب اهمها: نسبة المديونية الى حق الملكية وصافيه والاتجاه العام للفوائد الدائنة والاتجاه العام لحقوق الملكية .

١ - نسبة المديونية الى حقوق الملكية :

يمكن قياس نسبة المديونية الى حقوق الملكية بادراج كافة الديون طويلة ومتعددة وقصيرة الاجل في اجمالي الديون . ومعيار آخر يأخذ الديون طويلة الاجل فقط في الحسبان . اما حقوق الملكية فتشتمل على رأس المال والاحتياطات والارباح المرحلة فقط دون المخصصات المختلفة . ويبين هذا في المؤشران في الجدول رقم (٥) .

(٢٠)

• (القيمة مليون جنيه)

جدول (٥) نسبة المديونية الى حقوق الملكية

السنة	القروض طويلة الاجل	جملة الديون	حقوق الملكية	نسبة المديونية الى حقوق الملكية	(١)	(٢)	(٣)
١٩٨٢/٨١	١١٨٣,٢	٤١٦٢,٥	٤٠٦٣,٢	٣٧٣٢,٨	٠,٣٢	١,٠٢	١,١٢
١٩٨٣/٨٢	١٥٢٨,٣	٤٩٦٢,٤	٤٤٦٥,٢	٣٩٣٦,٧	٠,٣٩	١,١١	١,٢٦
١٩٨٤/٨٣	١٨٤٣,٥	٤٨١٤,٧	٤٤٨٨,٥	٣٦٦٩,٣	٠,٥٠	١,٠٢	١,٣١
١٩٨٥/٨٤	٢١٤٠,٩	٦٢٩٢,١	٥٣٢٣,٠	٤٤٣١,١	٠,٤٨	١,٢٨	١,٥٣
١٩٨٦/٨٥	٢٢٩٩,٢	٢٢٠٦,٩	٤٩١٤,٢	٣٩٤٩,٥	٠,٢١	١,٥٢	١,٩٥

(١) نسبة القروض طويلة الاجل الى صافي حقوق الملكية .

(٢) نسبة جملة الديون الى اجمالي حقوق الملكية .

(٣) نسبة جملة الديون الى صافي حقوق الملكية .

والمعروف أن صافي حقوق الملكية تعادل حقوق الملكية مخصوصاً منها العجز المالي أو الخسائر ومن هنا فإن نسبة إجمالي المديونية إلى صافي حقوق الملكية سوف تكون أكبر من النسبة إلى الإجمالي . وبالنظر إلى النسبة الصافية نجد أنها قد ارتفعت من ١,١٢ في عام ١٩٨٢/٨١ حتى بلغت ١,٩٥ في عام ١٩٨٦/٨٥ . وتعتبر هذه النسبة في الحدود المقبولة لهيكل تمويل الشركات .

واذا نظرنا إلى نسبة القروض طويلة الأجل إلى صافي حقوق الملكية لوجدنا انها كانت ٠,٣٢ في عام ١٩٨٢/٨١ وتزايدت إلى أن بلغت ٠,٧١ في عام ١٩٨٥/٨٥ ومن هذا يتضح أن شركات القطاع العام الصناعي لها هيكل تمويلي مقبول ولا تعانى بصفة عامة من اختلال هيكل التمويل وذلك باستثناء عدد قليل جداً من الشركات .

٢ - الاتجاه العام للخسائر :

يبين الجدول رقم (٦) الاتجاه العام للخسائر (أو العجز المالي) في شركات القطاع العام الصناعي .

جدول رقم (٦) تطور مجموع الخسائر في شركات قطاع الصناعية

%	مليون جنيه	السنة
١٠٠	٣٣٠,٤	١٩٨٢/٨١
١٥٦	٥٢٨,٦	١٩٨٣/٨٢
٢٤٨	٨١٩,٢	١٩٨٤/٨٣
٢٢٠	٨٩١,٩	١٩٨٥/٨٤
٢٩٢	٩٦٥,٢	١٩٨٦/٨٥

يتبين من تطور مجمع خسائر هذه الشركات زادتها من ٣٣٠,٤ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨١ إلى أكثر من ٩٦٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/٨٥ أي وصلت إلى ٢٩٢ % من مستواها في أول الفترة موضع الدراسة . ويلاحظ من تطور هذه الأرقام اتجاه معدل زيادة الخسائر نحو التضخم . فقد زادت بنسبة ٥٦ % في عام ١٩٨٣/٨٢ عن السنة السابقة . أما معدل الزيادة في ١٩٨٥/٨٤ عن ١٩٨٦/٨٥ فقد كان ٨ % فقط وهذا يشير إلى اتجاه الأوضاع المالية نحو التحسن .

رابعاً : الربحية :

من المسلم - أن شركات التلائح العام لها انتهاك اجتماعي إلى جانب الأنسداد الاقتصادي . غير أنه ينبغي الاتهام سدف الربحية . فتحقيق الأرباح المعقول هو الذي يمكنها من تطوير أساليب انتاجها ، واحلال معداتها بأخرى حديثة ، وكذلك تمويل جانب ملموس من التوسعات المستقبلية . وهذا التطوير يساعد هذه الشركات على امتصاص عماله جديده واتاحة فرص توظيف اضافيه للأعداد المتزايدة من السكان بدل ان المحافظة على رأس مال هذه الشركات يقتضى تحقيق أرباح .

ويمكن قياس معدلات ربحية الشركات بمقاييس عده نعرف منها نسبة صافي الربح إلى المبيعات ، ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية .

جدول رقم ٢ تأثير رحبيه شركات القطاع العام الصناعي

النسبة المئوية لكل من				
السن	صافي الربح إلى المبيعات	العائد على الاستثمار	العائد على حق الملكية	العائد على صافي حق الملكية
١٩٨٢/٨١	٣٠%	٦٢-	٢٩-	-٣٢%
١٩٨٣/٨٢	"	٤٩-	٣٥-	-٥٥٪
١٩٨٤/٨٣	"	٦٩-	٤٤-	-٦١٪
١٩٨٥/٨٤	١٨٪	٧٢-	٣٤-	١١٪
١٩٨٦/٨٥	٢٥٪	٩١-	٣٠٪	-٥٪

يتبين من الجدول السابق أن :

- ١ - انخفاض نسبة صافي الربح الى المبيعات حيث بلغ ٢٥٪

٢ - يوجد اتجاه عام نحو زياده معدل العائد على الاستثمار حيث ارتفع من ٦٪ في عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٪ في عام ١٩٨٥/٨٤ ثم الى ٩٪ في عام ١٩٨٥

٣ - ولكن حسب هذا العائد قبل خصم الضرائب . فاذا خصمت الضرائب
فان العائد يكون منخفضا جدا .

٤ - كان الربح بعد الضرائب سالبا في السنوات الثلاث الاولى ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٨٤/٨٣ ، ومن ثم كان معدل العائد على حق الملكيه سالبا . وقد بدأ
الصورة في التحسن في المستويين الاخيرتين حيث أصبح العائد موجبا
ويبلغ ٣٪ بالنسبة لحق الملكيه و ١٪ بالنسبة لصافي حق الملكيه وذلك
في عام ١٩٨٦/٨٥

الفصل الرابع

مشاكل التمويل بالمشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

يتناول هذا الفصل دراسة الوضاع التمويلي للمشروعات الاستثمارية الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وقد أعتمد على الأرقام الواردة في تقرير الهيئة العامة للاستثمار عن عام ١٩٨٥ نظراً لأن تقرير عام ١٩٨٦ مقتضب ومحدود البيانات

أولاً: حجم المشكلة :

بلغ عدد المشروعات الممولة على مدارها في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية عام ١٩٨٥ نحو ١٣٥ مشروعًا منها ٢٦٥ مشروعًا بدأ النشاط بنسبة ٥٦,٢ % و من بين هذه المشروعات قدم ٦٨٥ مشروعًا فقط ميزانياتها وحساباتها الختامية بنسبة ٩٠ %

- ومن واقع هذه الميزانيات والحسابات يتبيّن أن ٤٠٨ مشروعًا رابحاً بنسبة ٥٩,٦ % و ٢٢٩ مشروعًا خاسراً بنسبة ٣٢,٤ % والباقي وقدره ٤٨ مشروعًا لم تتحقق لارباح ولا خسارة .
هذا وقد بلغ عدد الشركات المتعثرة حتى ١٢/٣١ /١٩٨٥ - وفقاً للتقرير الأخير للهيئة العامة للاستثمار - ستون مشروعًا . وبلغ مجموع الخسائر المتراكمة في كل منها ما يزيد على نصف رأس المال .

ثانياً : الربحية :

هذا وقد بلغ حجم الارباح المحققة خلال عام ١٩٨٥ نحو ٤٢ مليون جنيه بينما بلغ حجم الخسائر ٦٦,٢ مليون جنيه بنتيجة صافية قدرها ٢٥,٨ مليون جنيه ربحاً صافياً لقطاع المشروعات الاستثمارية بعائد يبلغ ٢,٢ % فقط وهو معدل منخفض جداً لوقسون بالعائد على الودائع بالبنوك .

(جدول رقم ٨ توزيع شركات الاستثمار التي نفذت النشاط بين الربح والخسارة)

نسبة المشاريع التي نفذت النشاط بين الربح والخسارة على الإنفاق

(٢٥)

النشاط	المشروعات الرابحة				المشروعات الخاسرة				مشاريعات الربح ولا خسارة
	%	عدد	% للخاسرة	للمجموع في النشاط	%	عدد	% للربحية	للمجموع في النشاط	
المشروعات الصناعية	٦١,٨	١٢٣	٤٢,٤	٣٨,٢	٤٦,٢	١٠٧	٣,٩	٢٩,٠	- -
المشروعات الزراعية	٦٧,٢	٢١	٥,١	٢٩,٠	٣,٩	٩	-	٣٥,٦	٣,٣
““ المقاولات والاسكان	٦٤,٤	٤٢	١١,٥	٣٥,٦	١١,٤	٢٦	-	٣٦,٩	- -
المشروعات الخدمية	٥٨,٣	٦٠	١٤,٢	٣٦,٩	١٦,٦	٣٨	٥,٥	٣٥,٨	٤,٨
““ توظيف الاموال	٣٩,١	٥٢	١٢,٢	٣٥,٨	١٢,٩	٤٠	٣٠,١	٣٥,٨	٣٠,١
مشروعات البنوك	٨٤,٦	٥٥	١٣,٦	١٢,٣	٣,٥	١	٣,١	-	-
مجموع	٥٩,٦	٤٠٨	١٠٠	٣٣٠,٤	١٠٠	٢٢٩	١٠٠	٣٣٠,٤	% ٢

ويتضح مما تقدم أن ٤٦,٢ % من المشروعات الخاسرة هي مشروعات صناعية يليها المشروعات الخدمية وتوظيف الأموال بنسبة ٣٤,٥ % معاً ثم يلي ذلك مشروعات المقاولات والاسكان .

ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور الخسائر في المشروعات الاستثمارية عدم تحقيق أهداف التصدير الوارد في دراسات الجدوى وارتفاع تكاليف الطاقة ومشاكل التسويق لبعض المنتجات ، ولكن من أهم الأسباب سوء الادارة المالية والاعتماد على الاقتراض ، كما بلغ عدد تلك التي تجاوز مجموع الخسائر المتراكمة فيها أكثر من نصف رأس المال ٦٠ مشروعًا استثمارياً .

ثالثاً : المشروعات الاستثمارية المتعثرة :

من بين المشروعات المتعثرة نجد ٢٧ مشروعًا صناعيًا متعملاً بنسبة ٤٤,٥ % من المجموع يلي ذلك المشروعات الخدمية البالغ عددها ١٤ مشروعًا بحسبة ٢٣,٣ % ثم مشروعات المقاولات والاسكان البالغ عددها ٩ مشروعات بنسبة ١٥ % كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم ٩ توزيع المشروعات الاستثمارية المتعترض على الانشطة

النشاط	عدد الشركات	قطاع خاص	مشروع القطاع العام	مجموع	رأس المال	الفجنيه	الخسائر المتراكمة إلى رأس المال	الفجنيه
مشروعات صناعية	٨	١٩		٢٢	٨٤,٩٢٥	١٥٠,٦٥١	% ١٢٢	
مشروعات زراعية	٣	٢		٥	١٤,٢٩٠	١٢,٤١٩	% ٨٢	
مقاولات وسكن	٣	٦		٩	٢٣,٨٣٥	٥٢,٣٥٤	% ٢٤١	
مشروعات خدمية	٢	١٢		١٤	٣٠,٥٥٤	٤١,٢١٥	% ١٣٥	
توظيف أموال	٢	١		٣	٢١,٣٠٢	٢٢,٦٢٤	% ١٣٠	
مشروعات بنوك	١	١		٢	٢١,٦٥٠	١٥٢,٥١٥	% ٧٣	
مجموع	١٩	٤١		٦٠	١٩٦,٦٠٥	٣٠٤,٩٢٨	% ١٥٥	

ويلاحظ كبر نسبة الخسائر إلى رأس المال في مشروعات المقاولات والاسكان ، يليها فص ذلك المشروعات الصناعية ثم الخدمية وتوظيف الاموال ، وترجع أسباب ذلك إلى العسر المالي الناتج عن عدم دقة دراسات الجدوى من حيث تحديد فترة التنفيذ وامكانيات التصديق واحتياجات التمويل فضلاً عن سياسة تسعير الطاقة والالتزام بخصبة تمليله وتأجير معينة لمشاريع الاسكان ، بالإضافة إلى سوء الادارة المالية واختلال هيكل التمويل .

رابعاً : مشكلة السيولة وهيكل التمويل :

بلغت قيمة مجموع القروض والقروض طويلة الأجل منها وكذلك رأس المال المدفوع
لل المشروعات الاستثمارية للأنشطة الصناعية والزراعية والتمويلية في السنوات ١٩٨٤ و ١٩٨٥ :

ما يلى :

جدول رقم ١٠ - القروض ورأس المال

(ملليون جنيه)

		% نسبة القروض / رأس المال	قروض قصيرة الأجل	قروض طويلة الأجل	مجموع القروض	رأس المال	النشاط
	مجموع القروض طويلة الأجل	قروض طويلة الأجل	قروض طويلة الأجل	مجموع القروض	رأس المال		
<u>عام ١٩٨٣ :</u>							
٩٠	٣٢٨	٧٦٨,٦	٤٩٩,٥	١٠٦١,١	٣٢٣,٩		ال المشروعات الصناعية
٥٧	١٢٢	١٢٤,٢	١١٠,٠	٢٣٤,٢	١٦١,٢		ال مشروعات الزراعية والانشائية
٥٤	١٠٩	٦٣٣,٢	٦٢٨,٢	١٢٦١,٤	١١٥٥,٦		المشروعات التمويلية والخدمية
٦٢	١٥٣	١٥٢٦,٠	١٠٣٠,٢	٢٥٥٦,٨	١٦٧٠,٩		المجموع
<u>عام ١٩٨٤ :</u>							
١٢٠	٢٤٠	٤٠٨,٣	١٠٠٥,١	١٤١٣,٣	٥٨٨,٠		المشروعات الصناعية
٨٧	١٨٢	١٧٩,٩	٩٥٥,٥	٣٢٥,٤	١٧٩,٢		» الزراعية والانشائية
٤٦	٦٣	٢٦٦,٩	٦٨٥,٦	٩٥٢,٥	١٥٠٠,٠		» التمويلية والخدمة
٨١	١١٩	٨٤٥,١	١٨٤٦,٢	٢٦٩١,٢	٢٢٦٧,٢		المجموع
<u>عام ١٩٨٥ :</u>							
٠٠	٢٥٣	٢١٣٩,٠	٨٤٤,٠		المشروعات الصناعية
٠٠	١٥٣	٤٢٣,٠	٢٢٥,٠		» الزراعية والانشائية
٠٠	٦٨	١٤٣٩,٠	١٨٣٣,٠		» التمويلية والخدمة
٠٠	١٢٩	٣٢٩٨,٠	٢٩٥٢,٠		المجموع

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر المشروعات تعرضًا لمشاكل السيولة هي المشروعات الصناعية تليها المشروعات الزراعية والانشائية وأقلها المشروعات الخدمية والتمويلية . فقد بلغت نسبة مجموع القروض إلى رأس المال للمشروعات الصناعية ٣٢٨ % و ٢٤٠ % و ٢٥٣ % للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٣ بينما تنخفض هذه المعدلات في المشروعات الزراعية والانشائية إلى ١٢٢ % و ١٨٢ % و ١٥٣ % للسنوات الثلاث على الترتيب . وإذا أخذت نسبة القروض الطويلة الأجل فقط إلى رأس المال فأن المشروعات الصناعية لا تزال في المقدمة إذ تبلغ نسبة هذه القروض طويلة الأجل إلى رأس المال لتلك المشروعات في السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ نحو ٩٠ % و ١٧٠ % وللمشروعات الانشائية ٥٢ % و ٨٧ % للعامين المذكورين .

ومما تقدم يتضح أن نسب القروض الطويلة الأجل إلى رأس المال تشير إلى مشكلة تركيب هيكل التمويل في المشروعات الصناعية الخاضعة لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٦٤ وأنها تفوق نظيرها في شركات القطاع العام الصناعي .

خامساً : هيكل تمويل المشروعات الصناعية :

نظراً للتزايد نسبة القروض إلى رأس المال في المشروعات الاستثمارية الصناعية فإن الجدول التالي يوضح نسبة رأس المال المدفوع للقروض لأنواع الصناعات المختلفة في ١٩٨٤/١٢/٣١ التي توافرت أرقامها تفصيلاً :

جدول رقم ١١

مقارنة رأس المال والقروض للمشروعات الصناعية في ٢١/١٢/١٩٨٤ مليون جنيه

قروض طويلة الأجل		مجموع القروض		رأس المال المدفوع	النشاط
نسبة رأس المال	مبلغ	نسبة رأس المال	مبلغ		
% ٣٢ : ١	١٢,٩	١,٢ : ١	٤٧,٤	٤٠,١	الصناعات الهندسية
% ٢٥ : ١	٨,٥	١,٢ : ١	٥٦,٧	٣٣,٨	الصناعات المعدنية
١,٢ : ١	٤,٢	١,٢ : ١	٦,٤	٣,٢	الصناعات الدوائية
٢,٠ : ١	٤١,٦	٢,٦ : ١	٥٣,٢	٢٠,٣	الصناعات الخشبية
٣,٨ : ١	٤٦٢,٣	٤,٦ : ١	٥٦٣,١	١٢٣,١	صناعات الغزل والنسيج
.....	٠,٢ : ١	١,٤	٥,٦	صناعات التعدين والاستخراجية
٠,٨ : ١	٣٤,٣	٠,٩ : ١	٣٨,٢	٤١,٣	الصناعات البترولية
٠,٦ : ١	٦٩,٠	١,٢ : ١	١٢٣,٠	١٠٢,٢	الصناعات الكيماوية
٠,٣ : ١	٢,٤	٠,٦ : ١	٤,٧	٨,٣	صناعات الطابع
١,١ : ١	٨٩,٦	٢,٤ : ١	١٩٨,٨	٨٢,٩	الصناعات الغذائية
٢,٣ : ١	٢٨٠,١	٢,٦ : ١	٣١٩,٨	١٢١,٧	صناعة مواد البناء والحراريات
١,٢ : ١		١٠٠٥,١	٢,٤ : ١	١٤١٣,٣	المجموع

وما تقدم يتضح أن الصناعات التي تعانى خللا في الهيكل التمويلى لها أكثر من غيرها هي صناعات النزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخشبية وصناعات مواد البناء والحراريات فقد بلغت نسبة القروض الى رأس المال ٤٤,٦٪ و ٢٦٪ وحتى لو اقتصرت الممارسة على القروض طويلة الأجل فقط فإن النسبة لا تزال ٣٨٪ و ١٨٪ و ٢٠٪ و ٢٣٪ على الترتيب.

الفصل الخامس

الجهاز المصرفى ودوره فى حل مشاكل التمويل

أولاً : مقدمة :

يستطيع الجهاز المصرفى أن يساهم إسهاماً فعالاً في حل مشاكل التمويل التي تعانى منها الشركات . ويتم ذلك من خلال ائحة التمويل للمشروعات بالإضافة إلى تدريس أوضاع الشركات المتعثرة المدينه له دراسة متعمقة مع وضع برامج جريئه لحل ما يواجهها من مشاكل على اعتبار أنها مسئولة وشريكه مع هذه المشروعات وذلك من أجل استفادة الاقتصاد الوطنى من الطاقات المتاحة .

ولكى يتمكن الجهاز المصرفى من ذلك يجب أن توفر له الظروف التى تيسر منح الائتمان للمشروعات الانطاجيه . ومن الناحية الأخرى ، فإن إسهامه فى حل مشاكل بعض المشروعات المتعثرة توقف على الجهاز المصرفى ذاته . وسوق نقاول فى هذا الفصل هذين الجانبيين .

ثانياً : تمكين الجهاز المصرفى من ائحة التمويل :

صدرت بعض القرارات والتعليمات الى الجهاز المصرفى خلال الثمانينيات . وقد وضعت هذه التعليمات سقفاً على الائتمان بحيث حدّت من قدرة البنك على تقديم الائتمان . وهدف هذه التعليمات محاربة التضخم وتوجيه الاموال الى المشروعات الاستثمارية ، ولكن كان لها بعض الجوانب السلبية على تمويل الشركات . ونستطيع أن نميز بين فترتين خلال السنوات القليله الماضية : الاولى من اكتوبر ١٩٨١ الى نهاية ١٩٨٦ ثم سنة ١٩٨٧

اصدر البنك المركزى المصرى تعليمات فى اكتوبر ١٩٨١ الزم بمحاجتها البنوك التجارية بحدود معينة فى منح الائتمان . وتتلخص هذه التعليمات فيما يلى :

- (ا) لا يزيد مجموع القروض الذى يمنحها أي بنك عن ٦٥٪ من مجموع دادعاته .
- (ب) لا تدخل الودائع التى تودعها البنوك لدى بعضها البعض فى هذه النسبة .

١) فترة تعليمات أكتوبر ١٩٨١ :

اصدر البنك المركزي المصري تعليمات في أكتوبر ١٩٨١ النزام بموجبها البنوك التجارية بحدود معينة في منح الائتمان . وتتلخص هذه التعليمات فيما يلى :

- أ) لا يزيد مجموع القروض التي يمنحها أي بنك عن ٦٥٪ من مجموع ودائعه .
- ب) لا تدخل الودائع التي تودعها البنوك لدى بعضها البعض في هذه النسبة .
- ج) الالتزام بألا تتجاوز نسبة الزيادة في الاقراض إلى كل من القطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى عن نسبة معينة كل فترة زمنية محددة كل ذلك في نطاق نسبة الـ ٦٥٪ السابقة إليها .
- د) أن القطاع العام مستثنى من هذه القيود .

وقد كان الغرض الأساسي من هذه القيود الحد من الزيادة المستمرة في وسائل الدفع التي لا يقابلها زيادة بنفس القدر في الانتاج تخفيفاً من حدة الارتفاع المستمر في معدل التضخم . وفي الواقع ومع تسلينا بأن زيادة وسائل الدفع مع عدم زيادة الانتاج بنفس النسبة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم إلا أنه كان من الواجب قبل فرض هذه القيود والتي انصبت فقط على انشطة القطاع الخاص دون القطاع العام أو الحكومي أن يتم تحليل هذه الزيادة في وسائل الدفع والتتأكد من الجهات التي تستخدمها بحيث لا تؤثر سلباً على الانتاج .

وغيري عن البيان أن غالبيه الزيادة في وسائل الدفع ذهب لتمويل عجز الموازنة وتغطية خسائر القطاع العام وتوفير الدعم لبعض السلع ، وبالتالي فإن من غير المتوقع أن تقييد الائتمان الذي يمنح للقطاع الخاص سوف يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في نسبة التضخم ، بل أن استمرار هذه القيود والتي تحد من استثمارات القطاع

الخاص قد تؤدى الى زيادة أكثر في معدل التضخم .

ولما كان من المعروف أن أغلب البنوك الخاصة في مصر كانت تعتمد أساساً في تمويل نشاطها على ما يمكّنها اجتنابه من ودائع البنوك العامة لاستخدامها في عمليات الاقراض ، فقد ترتب على عدم احتساب ودائع البنوك لدى بعضها البعض في نسبة المعيار العام لسقوف الائتمان أن أعادت البنوك المقترضة ما لديها من ودائع إلى البنوك المقرضة لانتفاء الحاجة لهذه الودائع . وكان من نتيجة إعادة هذه الودائع إلى بنوك القطاع العام أن زادت نسبة السيولة لديها لدرجة دعتها إلى عرض هذه الفوائض في السوق المصرفي بأقل سعر فائدة ممكن حتى لا تبقى هذه الأموال لديها طلة دون استخدام .

وان كان هذا الترتيب يؤدى إلى التخفيف عن كاهل المقترضين فالتنا لانقر بسلامته اقتصادياً لمدة اسباب :

(١) ان البنك المركزي عندما استشعر الزيادة في نسبة الاقراض كان ينظر إلى الجهاز المصرفي كوحدة واحدة ، وعلى ذلك فان توقيت بعض البنوك استجابة لهذه التعليمات عن منع الائتمان بسبب نقص السيولة لديها كان يقابله توسيع لدى بنوك أخرى في منح الائتمان لزيادة مالديها من سيولة لدرجة أنها أصبحت تحاول اجتناب المقترضين للتعامل معها عن طريق تخفيض اسعار الفائدة لاقل قدر ممكن . ويتأكد ذلك من النظر إلى الميزانية المجتمعية التي يعلنها البنك المركزي المصري التي توضح مدى الزيادة في مجموع القروض المقدمة سنة بعد أخرى وذلك بسبب ما تقدمه البنوك التي لديها فائض في السيولة من مربّعات في منح الائتمان وأهمها خفض اسعار الفائدة إلى أدنى حد ممكن .

(٢) أن تخفيض سعر الفائدة بدرجة أقل من معدل التضخم السائد في البلاد يعني أن المقترض يقوم في الواقع بسداد مبالغ أقل من قيمة ما اقترضه ، الامر الذي قد يشجعه على زيادة الاقتراض ولو لغير ضرورة ملحة .

(٣) أن قيام بعض البنوك العامة بخفض معدل سعر الفائدة على القروض نظراً لارتفاع نسبة السيولة لديها يؤدي إلى انتقال العملاء من بنك إلى آخر سعياً وراء هذا السعر الأفضل .

(٤) كما أن هناك أمراً أهـم وأخطر وهو أن وضع القيود على منح الائتمان بصفة مطلقة لابد وأن يؤثر على معدلات التنمية والانطلاقـة المطلوبة لعملية الانتاج . حيث أن عملية الانتاج التي تعتبر أساسـية في مجتمعـنا تستوجب توفيرـ ما تحتاجـه من تـنـزـيلـ بشـرـنـ تـيـرـ غيرـ شـرـورـةـ . وـشـنـىـ عـنـ الـبـيـانـ التـوـلـ بـاـنـ الـأـنـفـسـ الـاسـتـهـارـىـ لـاـيـعـطـىـ عـائـدـاـ قـبـلـ مرـورـ عـامـينـ أوـ ثـلـاثـةـ عـلـىـ الـأـقـلـ ،ـ إـلـاـ أـنـ بـمـجـرـدـ أـنـ يـدـأـ فـيـ عـلـىـ الـأـنـتـاجـ الـحـقـيقـةـ وـنـزـولـ هـذـاـ الـأـنـتـاجـ إـلـىـ السـوقـ الـاسـتـهـلاـكـ فـاـنـ ذـلـكـ كـفـيلـ بـاـمـتـاصـ مـاـ أـحـدـهـ مـنـ ضـغـطـ تـضـخـمـ خـلـالـ مـرـحـلـةـ الـاـنـشـاءـ وـقـدـ تـلـمـسـتـ السـلـطـاتـ اـهـمـيـةـ ذـلـكـ الـمـوـضـعـ جـزـئـيـاـ فـاـسـتـنـتـ الـقـرـوـضـ الـمـقـدـمـةـ لـبـعـضـ الـاـنـشـطـةـ الصـنـاعـيـةـ مـنـ مـعـيـارـ التـوـسـعـ الـائـتمـانـ مـثـلـ صـنـاعـةـ الطـوبـ الطـفـلـىـ وـعـلـيـاتـ الصـدـيرـ ،ـ إـلـاـ أـنـ هـذـاـ الـأـسـتـنـاءـ يـعـتـبـرـ قـاـصـراـ عـنـ تـأـدـيـةـ الـغـرـضـ الـمـطـلـوبـ ،ـ حـيـثـ أـنـ دـعـمـ أـغـلـبـ الصـنـاعـاتـ باـحـتـيـاجـاتـهـاـ التـموـيلـيـةـ مـثـلـ الـمـلـابـسـ الـجـاهـزـهـ وـالـتـصـنـيـعـ الـزـرـاعـيـ وـالـغـزـلـ وـالـنـسـيجـ وـتـطـوـيرـ أـىـ صـنـاعـاتـ قـائـمـةـ لـتـحـديـثـهـاـ وـزـيـادـةـ قـدرـاتـهـاـ الـأـنـتـاجـيـةـ أـمـرـ لـاـ يـخـتـلـفـ عـلـيـهـ اـثـنـانـ فـيـ أـهـمـيـةـ وـوجـوبـ تـمـتعـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ بـغـرـضـ التـموـيلـ الـمـلـائـمـهـ .

(٥) بالنسبة للبنوك التي تتميز بنشاط أكبر في مجال الاستثمار واقامة المشروعات فان قيود منح الائتمان تحد من حريتها في توفير باقي الاحتياجات التمويلية للمشروعات التي تقوم على تأسيسها بالرغبة من أنه من الديهيات المسلم بها أن أي مشروع جديد يحتاج لمثل رأس المال على الأقل في صورة قروض وتسهيلات لتفعيله باقى تكلفة الاستثمارية، وعلى ذلك فان أغلب البنوك العاملة في النشاط الاستثماري تجد نفسها عاجزة عن أداء رسالتها بسبب هذه القيود الائتمانية.

٢) الفترة اعتباراً من ١٩٨٢

في الوقت الذي سمحت فيه الدولة للبنوك بشراء النقد الأجنبي بالأسعار الفعلية، والتي يتم تحديدها بواسطة لجنة إدارة السوق الحرة تصحيحاً لتعدد أسعار الصرف، صدرت تعليمات البنك المركزي المصري لكافة البنوك العاملة لتنقييد منح الائتمان بصفة عامة حيث تضمنت التعليمات التي تلقتها البنوك الآتى:

- عدم زيادة أرصدة القروض والمطلوبات عن تلك القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١ لبعض البنوك.

- السماح للبعض الآخر بزيادة أرصدة القروض والمطلوبات لديها بنسب تتراوح ما بين ١٪ و ٢,٥٪ شهرياً.

- العمل على زيادة الودائع، مع عدم السماح للبنوك باستخدام هذه الودائع في منح قروض في حدود النسبة التي كانت مسموح بها منذ صدور قرارات البنك المركزي المنظمة لذلك في ١٩٨١/١٠/١٥، والتي كانت تسمح للبنوك بالاقراض في حدود ٦٥٪ من قيمة الودائع لدى البنك.

وخطوات السوق المصرفية - الصادرة في مايو ١٩٨٢ - كانت لازمة لترشيد الاستيراد والحد من الاستهلاك واعطاء آلية السوق وعاصرها الفرصة في تحديد أسعار السلع والخدمات والقيمة الفعلية لعملة البلاد ، الا أن هذه الزيادات المتلاحقة في الأسعار والأجور والواردات كانت تقتضي أن يسخن الجهاز المركزي بمعاونته المنتجين على مواجهتها بتوفير ما يحتاجونه من تعويذ لاستمرار عجلة الانتاج لديهم في دورانها ، أما أن تأتي كل هذه الضغوط والإجراءات ، والبنك المركزي مستمر في وضع القيود على السفوف الائتمانية فهو أمر لا بد وأن يؤدي إلى أوضاع خطيرة وتدحرج شديد في الأوضاع الاقتصادية وخلق حالة من الانكماش يصبحها ارتفاع في الأسعار - أي حالة انكماش تضخم .

ومن ناحية أخرى فإن سياسة تقييد الائتمان ورفع أسعار الفائدة ، أداء انكماشية تصلح في الدول الصناعية المتقدمة التي وصلت بقدراتها الانتاجية إلى الطاقات القصوى وحققت حجمًا وفيها من الانتاج يمكن معه لقوى العرض والطلب أن تلعب دوراً كبيراً في تحديد أسعار السلع والخدمات بما لذلك ، الا أن هذه السياسة الانكمashية لابد وأن تؤخذ بحذر في الدول النامية التي لازالت في دور النمو وبها مشروعات تحت التنفيذ وأخرى على وشك الانتهاء ، وثالثة بدأت الانتاج ولم تصل بعد إلى طاقتها القصوى ، إلى جانب مصانع قائمة تخلف طاقتها الانتاجية وانحدرت جودة منتجاتها بسبب حاجتها الملحة لعمليات الاحلال والتجديد وأخرى بها طاقات عاطلة غير مستغلة بسبب عدم توفر مستلزمات الانتاج .

ومواجهة التضخم في هذه الدول النامية تستلزم العمل على زيادة الانتاج واستغلال كل الطاقات المتاحة لدى مصانعها وتشغيلها بأقصى طاقتها انتاجية ممكّنة حتى يزيد المعروض من السلع والمنتجات محلياً ، لمواجهة الطلب المتزايد عليهما

بدلا من استكماله في حالة النقص عن طريق الاستيراد من الخارج ، الذي يؤدي إلى تسرب موارد النقد الأجنبي ونفاذ العجز في الميزان التجاري .

ومن ذلك يتضح أن المغالاة في تطبيق سياسة تقيد الائتمان ورفع أسعار الفائدة في مواجهة المشروعات الانتاجية يتعارض مع هدف زيادة الانتاج من جهة ، وخلق صناعات تصديرية من جهة أخرى .

ثالثاً مخاطر التقيد الشديد في منح الائتمان

ان سياسة تقيد الائتمان ، وخاصة بالنسبة للمشروعات تحت التنفيذ وتلك التي لم تصل بعد إلى طاقاتها الانتاجية القصوى ، سوف يؤدي إلى :

١ - تأخير تنفيذ المشروعات التي لم تستكمل بعد .

ب - زيادة تكلفتها الاستثمارية وما يترتب على ذلك من انخفاض لعائد استثماراتها .

جـ - تأخير ظهور انتاجها مما يؤدي إلى عدم قدرتها على مواجهة ما عليها من التزامات محلية وخارجية في مواعيدها وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء خدمة الدين وبالتالي إلى زيادة في تكلفة منتجاتها .

د - عدم الوصول إلى الطاقات الانتاجية القصوى للمشروعات التي بها طاقات انتاجية عاطلة وبالتالي تخلف العرض عن الطلب وما يترتب على ذلك من الاسهام في ارتفاع اسعار السلع .

ما سبق نتشكل، في أن قرارات تقيد الائتمان التي صدرت منذ أكتوبر ١٩٨١ سوف تحقق الهدف منها ، الا وهو الحد من موجة التضخم ، بل على العكس فان هذه القيود قد أدت إلى الحد من خلق طاقات انتاجية جديدة ، بالإضافة إلى

عدم استكمال الطاقات العاطلة ، يضاف إلى ذلك عدم امكان البنوك التجارية - في ظل هذه السياسة - مواصلة تقديم التمويل اللازم للشركات والصناعات التي بدأ تنفيذها في الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٣ . كما تؤثر سلبا على استثمارات الخطة التجارية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .

ومن الأفضل اتباع سياسة مرنّة تتمشى وظروف كل نشاط اقتصادي على أن يترك للبنوك حرية تقدير ذلك في ضوء تعليمات الائتمان الصادرة بها قرار البنك المركزي ١٩٨١/١٠/١٥ ، بحيث توجد فرصة لمنح الائتمان في ضوء ما يمكن للبنوك تجumiه من ودائع ، وعلى أن تتبع البنوك سياسة مرنّة - في ضوء ما يراه البنك المركزي ضوريا - بحيث يمكن تقييد الائتمان لبعض الأنشطة ، واطلاقه بالنسبة لبعض الآخر .

لكل ما تقدم نرى أن يقوم البنك المركزي بتدارس قراراته السابقة مرة أخرى لبحث مدى ما يمكن إدخاله عليها من تعديلات خصوصا بالنسبة للقيود التي فرضت على الائتمان وما حدده البنك من سقوف ائتمانية وكذا بالنسبة لاستخدام ودائع البنك في الاقراض حيث كثيرا ما تعتذر البنوك عن تقديم التمويل اللازم لعديد من الأنشطة الانتاجية بسبب حدود التوسيع الائتماني المشار إليها ، بالرغم من أهمية هذه الأنشطة وما يمكن أن تضيفه إلى الناتج القومي من زيادة تتوفر الكثير من السلع التي تلبّي احتياجات سوق الاستهلاك وتحد في نفس الوقت من الاستيراد من الخارج . ويقترح أن تستنزل الشركات المتعثرة التي يثبت جدواً تعديل هيكلها التمويلي من السقوف الائتمانية المفروضة على البنك .

كما نرى أنه يتعمّن على البنك المركزي إيقاف العمل بسياسة التصرّيف لكل بنك

بزيادة نسبة الاقراض بمعدل ١٪ - ٢,٥٪ شهرياً والعودة مرة أخرى الى قاعدة استخدام الودائع في منح القروض في حدود نسب معينة وذلك تشجيعاً للبنك على قبول الودائع وخلق أوعية ادارارية مختلفة تساعد على اجتذاب السيولة لدى الأفراد وعدم استخدامها في الضغط على سوق الاستهلاك، وتتمكن من حل مشاكل تمويل الشركات مما يؤدي إلى زيادة الانتاج.

رابعاً : تحمل الجهاز المركزي لجزء من المسؤولية :

ان حل مشاكل التمويل بالشركات من القطاع العام والقطاع الخاص يتطلب في تلك حالات كثيرة ضرورة تحمل البنك لجزء من الخسائر بحيث تخف وطأة الفوائد على هذه الشركات المتعثرة، ولا جدال في أن البنك تماطل عمليه تعويض عمالها المتعثرين بشرط ثبوت جديتهم بالإضافة إلى جدو الاستئمار في تشغيل المشروعات، ولكن يلزم أن تبذل البنك جهداً أكبر في هذا الصدد.

وقد أدت ظروف عدة إلى قصور البنك عن اتخاذ الخطوات الكافية لحل هذه المشكلة منها: سماله بعض قيادات البنك عن مخاطر الائتمان المعتمد بدون وجده حق مما أصاب بعضهم بالسلبية وايثار السلامة، وعدم الرغبة في تحمل خسائر في الوقت الذي تكون فيه أرباح بعض البنوك دفترية على الرغم من الاحتفاظ بمخصصات لحالات التعرض، وافتقار قيادات بعض البنوك لروح المبادرة وتقديم الحلول الخلاقة.

وعلى ذلك نرى أن على البنك دوراً رئيسياً في حل مشاكل تمويل كثير من الشركات المتعثرة بالرغم من وجود سقوف الائتمان، وأن عليها أن تتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد، ومن الناحية الأخرى، فإن على الدولة أو توفر مناخ العمل الآمن للجهاز المركزي حيثما تتوافر ظروف حسن النية والعمل الكفء السليم.

وقد طرحت مقتراحات في هذا الصدد ذكر منها :

- (١) تكوين شركه قابضه أو اكتريبيسات من البنوك وغيرها من المؤسسات الماليه بحيث تختار ما يناسبها من المشروعات التي تعانى من مشاكل تعويم كى تعمل على إعادة تمويلها بالاسهام فى ملكيتها .
- (٢) ان تسعى البنوك الى تكوين كونسورسيوم مالى مدعوه تعويم واعاده الحركة الى المشروعات التي توقفت عن الانتاج والذى تتوفر لها جدوى مالية .
- (٣) ايجاد اساليب مبتكرة لتمويل الشركات المتضرره وذلك بعد التأكد من اصلاح سياساتها الاداريه والفنيه بطريقه كفه .
- (٤) ان تتيح البنوك في اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد عملائها الا في الحالات التي يثبت فيها الغش أو التدليس .

الفصل السادس

دور الاداره الماليه للمشروعات فى حل مشاكل التمويل

١٦) أوضاع اداره الشركات من الزاوية المالية :

يتوقف نجاح اداره الشركات من الناحيه الماليه على عدم اعتبارات أهمها :-

١ - تفهم مهمه المدير المالى .

ب - حسن اداره الاموال عن طريق :

— تخطيط لموارد المشروع .

— تخطيط لاوجه الانفاق المختلفه له .

ج — وجود خطة متكامله المبرر والالتزام ببنائها .

ولم تتحقق هذه العوامل في معظم الشركات للأسباب التالية :

١ - عدم وجود اداره ماليه واعيه نظراً للعدم اعتراف الاجهزه القياديه سواً على مستوى الوزارات أو مستوى الشركات بأهميه العنصر المالي الواقع وقصر ادارته في معظم الشركات على العمل المحاسبين وأعداد الميزانيات .

٢ - عدم اشتراك المدير المالى في التخطيط الرئيسي لاعمال الشركه حتى يتضمن له اينماض الموافق الماليه ومن الشعور ان اشتراكه في اعداد الميزانيه النقدية لنشاط المشروع يمكن من خلال التعرف على امكانيات الموارد الذاتيه واحتياجاته النقدية وعمق التمويل .

٣ - عدم خلق جيل من الصغار الاول والثانى يمكن أن يحل محل المتقاعدين أو ذلك العدد الذى ينتقل الى قطاع الاستثمار .

- ٤ - عدم جديه أجهزه التخطيط القومى فى تحطيط أعمال الشركات تخطيطاً نوعياً يرتبط بـ¹ امكانيات الدولة فى القطاعات المختلفة وبرامجها مما تسبب فى أن أصبحت ميزانيات الشركات التقديرية بمقدار كل البعد عن الواقع ^{الى} الشىء لا ت مشروع .
- ٥ - تعظيم سلطته بعض المسؤولين فى التحكم فى اداره الشركات والتدخل فى أعمالها بصورة الزامية بصرف النظر عن امكانيات الشركات بقبول المشروعات المكلف بها ، الامر الذى ترتب عليه قيام الشركات بتنفيذ اعمال لا وجود لها فى عناصر خطتها الاستثمارية أو لاتتوفر لها خطة تمويل ما ترتب عليه أرباح المراكز المالية للشركات . ففى حالات عديدة تتلقى الشركات أوامر بتنفيذ مشروعات وليس لديها التمويل فضلاً عن عدم امكان أجهزة الحكومة المدين من سداد قيمة المشروعات التنفيذية . وفي الوقت الذى تدفع فيه هذه الشركات فوائد التمويل بمعدلات كبيرة لا يدفع الجهاز الحكومى المدين اي فوائد على المبالغ المستحقة عليه مما زاد عبء الشركات وعجزت عن الاداء ولحقتها الخسائر .

ثانياً : مقترنات العلاج :

لكن يتم تحسين الاداره المالية فى الشركات يحسن مراعاته :

- ١ - ضرورة تفهم اعميه دور الاداره المالية فى اداره المشروعات واعطائها الفرصة للمشاركة فى التخطيط وأعمال الرقابه المالية على نشاط الشركه من خلال تقارير تقييم الاداء الماليه مما يوضح اولاً بأول موضع الخطركى يتم تجنبه قبل وقوعه .
- ٢ - خلق جيل مدرب من القيادات الماليه المتتمكن من اسلوب اداره الاموال .
- ٣ - الاسراع فى نقل الملكيه عن اداره القطاع العام مع تحرير وحداته واعطائها

سلطات أوسع في الادارة وعدم تدخل أصحاب رأس المال في اداره المشروع
 الا من خلال خطه علميه اقتصاديه تضعها الشركه وفقا لاماكياتها وفي إطار
 الخطة العامه للدولة ومحاسبه الجمعيه العموميه لاداره الشركه تبعا لمعدلات
 ادائها .

٤ - عدم تدخل الوزراء في ادارة الشركات او توجيهها او تعين مجالس ادارتها
 وأن يكون التعين من خلال هيئه تضم المؤسسات .

٥ - الزام قياده الشركات بالاهتمام بالتخطيط الاقتصادي لاعمالها تخطيطا علميا
 وماليا يمكن اداره الشركه من التعرف على أسباب الانحرافات عن الخطة .

٦ - أن يكون الارتباط بين خطة شركات القطاع العام والخطة العامه للدولة من
 خلال الاهداف فقط مع سبق تحديد هذه الاهداف على ضوء الطاقات الانتاجيه
 المتاحة والامكانيات الماليه ومعدلات الاستثمار المطلوبه .

الفصل السابع

الخلاصة والتوصيات

أولاً : الخلاصة :

- ١ - زاد عدد الشركات بمصر زيادة كبيرة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - فقد وافقت هيئة الاستثمار على نحو ١٢٥٠ مشروعًا حتى ١٩٨٥/١٢/٢١ وبلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها في ظل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حوالي ٨٠٠ شركة منها نسبه ٥٢٪ شركة مساهمة ومسئوليها محدودون بنسبة ٣٤٪ .
- ٢ - حقق معظم هذه الشركات أرباحاً كبيرة غير أنه مع بداية الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد العالم منذ ١٩٨٢/٨١ عانت بعض الشركات من أزمة تمويل .
- ٣ - ترجع أسباب أزمة التمويل إلى أسباب عدّة يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية .
أسباب تتعلق بالمشروعات ذاتها وأخرى بالجهاز المصرفي ، ونحو جزء من السياسات الاقتصادية وجزء آخر من الظروف الخارجية .
- ٤ - يمكن صور الأسباب الداخلية لأزمة التمويل بالشركات في :-

١ - أسباب ما قبل التشغيل ومنها :

- عدم اجراء دراسات الجدوى والاعتماد على التخمين .
- عدم جديه بعض دراسات الجدوى .
- اختلال الهيكل التمويلي .
- المفاسد في التكاليف الاستثمارية .
- دخول غير ذوي الخبرة في نشاط المشروعات .
- اختيار وسائل انتاج غير صالح .

(٥) التعقيدات الادارية والاجراءات البيروقراطية .

٧ - وكان لبعض الظروف الخارجية ور غير قليل في نشوء أزمة التمويل ببعض الشركات منها :-

(أ) انكوساد الاقتصادي العالمي .

(ب) تطور العلاقات المصرية العربية في أعقاب اتفاقية السلام .

(ج) نمو الاتجاهات الحمائية في الدول الصناعية .

٨ - تعانى شركات القطاع العام الصناعي وعددها ١١٧ شركة من مشاكل التمويل

و خاصة انخفاض معدلات الربحية والسيولة . ففي خلال الفترة من ١٩٨٢ / ٨١

- ١٩٨٦ / ٨٥ تحملت ٤٨ شركة خسائر تركز معظمها في شركات النازل

والنسيج . وتعانى ٩٤ شركة بنسبة ٨١٪ من مجموع شركات القطاع الصناعي

من مشاكل السيولة مثله من انخفاض نسبة السيولة الى ٤١٪ في عام

١٩٨٦ / ٨٥ (النسبة الصحيحة ١٠٢٪) وكذلك انخفاض نسبة السيولة السريعة

(أى باستبعاد المخزون من الأصول المتداولة) الى ٦٠٪ (النسبة

الصححة ١٠٪ على الأقل) . كما زاد متوسط فترة التحصيل من ٨٦ يوما

في عام ١٩٨٢ / ٨١ الى أكثر من ١٠٦ يوما في عام ١٩٨٦ / ٨٥ .

٩ - اذا احتسبنا ضمن مديونيه هذه الشركات الديون قصيرة الاجل فنجد أن ٦٥

شركة (بنسبة ٥٦٪) تعانى من اختلال هيكل تمويلها ولكن اذا أخذنا نسبة

القروض طوله الاجل الى حقوق الملكية (أى رأس المال + مساهمات الحكومة +

الاحتياطيات + الارباح المرحلقة) نجد ان القطاع صوره عامه لا يعاني من مشكله

هيكل التمويل بحيث بلغت بهذه النسبة ٦١٪ و ٦٩٪ في عامي ١٩٨٥ / ٨٤

و ١٩٨٦/٨٥ على التوالى . ويمكن ان تصل هذه النسبة الى ٢٠٪

١٠ - تشير المؤشرات الى انخفاض معدلات الربحية في شركات القطاع العام الصناعي بلغت نسبة صافي الربح الى المبيعات ٥٪ في عام ١٩٨٦/٨٥ وكان العائد

على حق الملكية سالبا في السنوات ١٩٨٤/٨١ - ١٩٨٢/٨٣ وعادل حوالي ٤٪ فقط في عام ١٩٨٦/٨٥

١١ - بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٤ التي قدمت حساباتها الختامية لهيئه الاستثمار في نهاية ١٩٨٥ وعددتها ٦٨٥ مشروعانا فان ٤٠٨ مشروعانا قد حقق ارباح و ٢٢٩ مشروعانا بنسبة ٤٣٪ تحمل خسائر والباقي ٤٨ مشروعانا لم يحقق ارباح او خسائر .

١٢ - بلغت الارباح المحققه خلال عام ١٩٨٦/٨٥ مقدار ١٤٢ مليون جنيه بينما بلغ حجم الخسائر ٦٦ مليون جنيه . بذلك يكون صافي الربح ٧٥ مليون جنيه . وذلك يكون معدل العائد على الاستثمار منخفضاً ونسبة ٢٧٪

١٣ - تتركز المشروعات الاستثمارية المتعثرة في قطاع الصناعة وعددتها ٢٧ مشروعانا بنسبة ٤٥٪ من مجموع الشركات المتعثرة يليها المشروعات الخدمية وعددتها ١٤ مشروعانا بنسبة ٣٢٪ ثم المقاولات والاسكان بنسبة ١٥٪

١٤ - يعاني كثير من الشركات من ارتفاع سعر الدولار وارتفاع نسبة التعرض الى حقوق الملكية عن النسب المقبولة .

١٥ - ان قرارات سقوف الائتمان التي صدرت في أكتوبر ١٩٨١ وتلك الصادرة في مطلع ١٩٨٧ حدت من قدرة الجهاز المركزي على الاسهام في حل مشاكل بعض الشركات المتعثرة .

- ١٦ - أدى بعض الملابسات الى عدم قيام البنوك بدورها التأمين في حل أزمة التمويل، ومن ذلك : مسألة بعض قيادات البنوك عن مخاطر الائتمان المعتمد بدون وجه حق مما أصاب بعضهم بالسلبية وايثار السلاسة ، وعدم الرغبة في تحمل خسائر في الوقت الذي تسجل فيه أرباح دفترية ، وافتقار قيادات بعض البنوك لروح المبادرة . وهذا يستلزم أن تجد البنوك بنفسها حلولاً لأزمة التمويل على اعتبار أنها شريكة في المشكلة .
- ١٧ - تعانى بعض الشركات من عدم وجود أداره ماليه واعيه بها مع عدم اشراك المديرين المالى - ان تواجد - في التخطيط الرئيسى لأعمال الشركات .

ثانيا - التوصيات :

ان حل مشكلة تمويل الشركات المتعثرة يسهم بدرجة فعالة في زيادة الانتاج الذي هو قضية المجتمع الاقتصادية الاولى . كما أن هذا يعمل على ايجاد فرص عمل جديدة وتنشيط عجلة الاقتصاد الوطني خاصة وأن الاموال اللازمة لذلك متواجدة في المجتمع . ولئن يتم حل هذه المشكلة نوصي بما يلى :-

أ - في مجال التمويل المصرفي :

١ - إعادة النظر في السقوف الائتمانية وأسعار الفائدة بما يحقق حل مشكلة التمويل بالشركات بالتوافق مع هدف محاربة التضخم .

٢ - إعادة النظر في سياسة التصريح لكل بنك بزيادة نسبة الاقراض بعدل ٦٪ -

٣ - ٢٥٪ شهرياً والعود إلى قاعدة استخدام الودائع في من القروض في حدود

٣٪ . يعني .

٤ - النظر في تكوين شركة قابضة أو أكبر بمساهمات من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بحيث تختار ما يناسبها من المشروعات التي تعاني من مشاكل تمويل كي تعمل على إعادة تمويلها بالأسهام في ملكيتها .

٥ - إيجاد أساليب مبتكرة لتمويل الشركات المتعثرة وذلك بعد التأكد من اصلاح هيكلها الادارية والفنية بطريقة دفعة .

٦ - أن ترتيد البنوك في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عملائها مالم يكن هناك غسن أو تدل ليس من جانب الشركات .

٧ - تقوية أجهزة الاستعلام في البنوك وتسهيل تبادل المعلومات فيما بينها .

ب - في مجال المشروعات المتعثرة ذاتها :

٨ - قيام الشركات بوضع سياسات تسويقية فعالة لتصريف منتجاتها بما يولد لها سيولة كافية ويحقق لها أرباحاً معقولاً .

٨ - أن يترك المجال لقوى العرض والطلب لتحديد أسعار المنتجات وخاصة اذا توافرت ظروف المنافسة . و اذا كانت هناك ظروف اجتماعية تستدعي التدخل في التسعير فيجب مراعاة السماح بهما من ربح معقول ، دون أن تتحمله الوحدات الانتاجية .

٩ - القضاء على مستويات الاجور والرواتب المتضخمة في بعض القطاعات وخاصة اذا كانت الشركات تعاني من مشاكل تمويل حاده وتحملي خسائر كبيرة .

١٠ - العمل على خلق جيل مدرّب من القيادات المتمكن من أسلوب ادارة الاموال .

١١ - الاسراع في فصل العلية عن ادارة مشروعات القطاع العام مع تحرير وحداتها واعطائها سلطات أوسع في الادارة واتخاذ القرارات مع محاسبة الاداره تبعاً لمعدلات أدائها .

ج - فس مجال المناخ الاستثماري :

١٢ - ادخال اصلاحات جذرية على الجهاز الاداري للدولة والقضاء على كثير من التعقيدات الادارية مثل كثرة التراخيص والتصاريح .

١٣ - إعادة النظر في بعض نصوص قوانين العمل بحيث تنطلق قوى الانتاج ويتحقق عدالة العلاقة بين العامل وصاحب العمل سواء كان الاخير من القطاع الخاص أو القطاع العام .

١٤ - إعادة النظر في النظم الضريبية بما يقلل تشجيع الاستثمار وتحسين العلاقة بين الممولين والاجهزة الضريبية .